

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم/ تخصص إدارة مشاريع

عنوان التقرير

تمكين المرأة إقتصاديا كمسار إداري للحد من الفقر

إعداد الطالبة / نسرين سعيد البشيتي

الرقم الجامعي / 221000783

إشراف/

دعبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس _ كلية الإدارة _ جامعة ميد أوشن

العام الدراسي / 2026

الموضوع	رقم الصفحة
الغلاف	1
المقدمة	3
مشكلة البحث	7
أهمية البحث	9
أسئلة البحث	11
أهداف البحث	13
فرضيات البحث	11
نموذج البحث	16
مكان التطبيق المقترح	18
منهجية البحث المتوقعة	21
المخطط المقترح للمشروع	22
الدراسات السابقة	24
الدراسات العربية	25
الدراسات الاجنبية	27
مقارنة السابقة بالحالية	29
الإستفادة من الدروس السابقة	30
الفجوة البحثية	30
التعليق العام	31
المراجع	32

مقدمة البحث

يُعد الفقر من أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية تعقيداً، إذ لا يقتصر تأثيره على انخفاض مستوى الدخل فحسب، بل يمتد ليؤثر في جودة التعليم، والرعاية الصحية، والاستقرار الاجتماعي، ومستوى التنمية الاقتصادية للدول. وقد أصبح الحد من الفقر هدفاً رئيسياً تسعى إليه الحكومات والمنظمات الدولية من خلال تبني سياسات تنموية شاملة تستهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية. ومن بين هذه السياسات برز مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره أحد أهم الأدوات الإدارية والتنموية القادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر.

ويمثل تمكين المرأة اقتصادياً عملية متكاملة تهدف إلى توفير الفرص المتساوية للنساء في التعليم، والتدريب، والعمل، وريادة الأعمال، والوصول إلى الموارد المالية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع. كما يسهم هذا التمكين في تعزيز قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على تحسين مستوى معيشة الأسرة وزيادة دخلها، وبالتالي الإسهام في تقليل معدلات الفقر.

وتؤكد العديد من الدراسات أن مشاركة المرأة في سوق العمل تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات الإنتاجية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد البشرية، وهو ما يجعل تمكين المرأة أحد المحاور الأساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحديثة. كما أن المؤسسات الحكومية والخاصة أصبحت تنظر إلى تمكين المرأة باعتباره استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري،

وليس مجرد قضية اجتماعية أو حقوقية.

وقد أولت العديد من الدول اهتمامًا كبيرًا ببرامج تمكين المرأة من خلال توفير برامج التدريب، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتطوير التشريعات التي تكفل المساواة في فرص العمل والأجور.

وأسهمت هذه المبادرات في تحسين مشاركة المرأة الاقتصادية، ورفع معدلات التشغيل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات أفضل من العدالة الاجتماعية.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في برامج تمكين المرأة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وأصبحت تشغل مناصب قيادية في مختلف القطاعات، إلى جانب التوسع في دعم ريادة الأعمال النسائية وبرامج التمويل والتأهيل المهني. وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى قدرة العديد من الأسر على تحسين أوضاعها المعيشية.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث في دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مسارًا إداريًا يسهم في الحد من الفقر، مع توضيح أبعاده الاقتصادية والإدارية، وأثره في تحسين مستوى الدخل، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أصبح تمكين المرأة اقتصاديًا أحد المؤشرات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وذلك انطلاقًا من الإيمان بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية. فالمرأة تمثل نسبة كبيرة من القوى البشرية، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج، وزيادة الدخل القومي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية، مما ينعكس بصورة إيجابية على تحقيق النمو

الاقتصادي المستدام. ومن هذا المنطلق، أصبح تمكين المرأة جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية والإدارية التي تتبناها الحكومات لتعزيز التنمية الشاملة والحد من الفقر.

ويُقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة توفير البيئة المناسبة التي تمكنها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والحصول على فرص التعليم والتدريب، والمشاركة في سوق العمل، وإنشاء المشروعات الخاصة، والاستفادة من الخدمات المالية والتمويلية، بما يعزز قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولا يقتصر هذا المفهوم على زيادة دخل المرأة فقط، بل يشمل أيضاً تعزيز ثقتها بنفسها، وتنمية مهاراتها القيادية والإدارية، وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة ومكان العمل والمجتمع.

ولذلك، فإن التمكين الاقتصادي يعد عملية تنموية متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية.

ومن منظور الإدارة، يمثل تمكين المرأة أحد المحاور المهمة في إدارة الموارد البشرية وإدارة التنمية، حيث تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من الكفاءات النسائية من خلال تطبيق سياسات عادلة في التوظيف، والتدريب، والترقية، وتكافؤ الفرص، وتهيئة بيئة عمل تدعم الإبداع والابتكار. كما أن الإدارة الفعالة تسهم في إزالة العوائق التي قد تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، من خلال وضع خطط واستراتيجيات واضحة تهدف إلى تعزيز دورها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وعندما تُدار هذه السياسات بكفاءة، فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء المؤسسي، وتدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو أعلى.

وتبرز أهمية تمكين المرأة بصورة أكبر في ظل التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم، مثل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع فجوة الدخل، وزيادة معدلات الفقر، والتغيرات المتسارعة في أسواق

العمل.

وقد دفعت هذه التحديات الحكومات والمنظمات الدولية إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية

التقليدية، والاتجاه نحو تبني برامج أكثر شمولاً تستهدف دمج المرأة في مختلف الأنشطة

الاقتصادية.

وتشمل هذه البرامج دعم ريادة الأعمال النسائية، وتقديم القروض الميسرة، وتطوير برامج التدريب

والتأهيل، وتشجيع الابتكار، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

كما أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية لا تحقق فوائد على المستوى الفردي فقط، بل تمتد آثارها

إلى الأسرة والمجتمع بأكمله ، فالمرأة العاملة أو صاحبة المشروع تسهم في زيادة دخل الأسرة،

وتحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية لأفرادها، والحد من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية،

مما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين جودة الحياة وتقليل معدلات الفقر. وتشير العديد من الدراسات

إلى أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة باستقلال اقتصادي تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات

الاقتصادية، وأكثر اهتماماً بالاستثمار في تعليم الأبناء وتنمية قدراتهم، وهو ما يعزز التنمية البشرية

على المدى الطويل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضية تمكين المرأة في العديد من الدول العربية، حيث

أطلقت الحكومات برامج ومبادرات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين فرصها

في الحصول على التعليم والتدريب، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء.

وأسهمت هذه المبادرات في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتعزيز مساهمتها في الناتج

المحلي، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى دخل العديد من الأسر، الأمر الذي يؤكد أن

الاستثمار في تمكين المرأة يمثل أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسب تمكين المرأة أهمية خاصة في إطار رؤية المملكة 2030، التي

تضمنت عددًا من المبادرات والإصلاحات الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز

دورها في القطاعين العام والخاص، ودعم ريادة الأعمال النسائية، وتوسيع فرصها في التعليم والتدريب والقيادة.

وقد أسهمت هذه الإصلاحات في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات، وهو ما يعكس قناعة بأن تمكين المرأة ليس هدفًا اجتماعيًا فحسب، بل يمثل خيارًا اقتصاديًا وإداريًا يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، وتنويع مصادر الدخل، والحد من الفقر وتحسين جودة الحياة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يركز هذا البحث على دراسة تمكين المرأة اقتصاديًا باعتباره مسارًا إداريًا فاعلاً للحد من الفقر، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتمكين الاقتصادي، وتحليل دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيان أهم السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويعزز رفاهية المجتمع.

مشكلة البحث

يُعد الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما له من آثار سلبية تمتد إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. فهو لا يقتصر على انخفاض مستوى الدخل، بل يشمل ضعف فرص التعليم، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية، وتراجع جودة

الحياة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الحد من الفقر يتطلب استراتيجيات تنموية شاملة تستثمر في جميع الموارد البشرية، وفي مقدمتها المرأة، التي تمثل ما يقارب نصف المجتمع وتمتلك إمكانات كبيرة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم ما شهدته العديد من الدول من تطور في التشريعات والسياسات الداعمة لتمكين المرأة، وما تحقق من تقدم في مجالات التعليم والتدريب والمشاركة في سوق العمل، فإن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تحد من الاستفادة الكاملة من قدرات المرأة الاقتصادية. ومن أبرز هذه التحديات محدودية فرص العمل المناسبة، وضعف الوصول إلى مصادر التمويل، وقلة فرص التدريب والتأهيل المهني، إضافة إلى بعض المعوقات التنظيمية أو الاجتماعية التي قد تؤثر في قدرة المرأة على تأسيس المشروعات أو تطويرها أو الوصول إلى المناصب القيادية.

ومن الجانب الإداري، فإن نجاح برامج تمكين المرأة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود سياسات واستراتيجيات فعالة، تتضمن التخطيط الجيد، والتنظيم، والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب توفير بيئة عمل عادلة تدعم تكافؤ الفرص وتعزز مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعندما تكون هذه السياسات غير مكتملة أو لا تُنفذ بكفاءة، فإن أثر برامج التمكين قد يكون محدوداً، مما يقلل من قدرتها على الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات دخل الأسر، وانخفاض معدلات الفقر، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن هذه العلاقة تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف السياسات الاقتصادية والإدارية، ومستوى التعليم، وفرص العمل، والدعم المؤسسي المقدم للمرأة، الأمر الذي

يستدعي دراسة أعمق للعوامل التي تجعل التمكين الاقتصادي أكثر فاعلية في الحد من الفقر. وتبرز مشكلة هذا البحث في الحاجة إلى فهم الدور الذي يمكن أن يؤديه التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مسارًا إداريًا في مواجهة الفقر، من خلال دراسة مدى إسهام السياسات الإدارية والاقتصادية في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكينها من الحصول على الموارد الاقتصادية، ودعم ريادة الأعمال النسائية، وتحسين قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي، بما ينعكس إيجابًا على الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي :

إلى أي مدى يسهم تمكين المرأة اقتصادياً، بوصفه مسارًا إداريًا، في الحد من الفقر، وما الآليات والسياسات الإدارية التي يمكن أن تعزز هذا الدور وتزيد من فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع تمكين المرأة اقتصاديًا باعتباره أحد المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

فتمكين المرأة لا يقتصر على زيادة فرص العمل أو تحسين الدخل، بل يمتد ليشمل تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والاهتمام المتزايد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبحت دراسة هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة لصناع القرار والباحثين والمؤسسات الحكومية والخاصة.

أولاً: الأهمية العلمية

تكمُن الأهمية العلمية للبحث في كونه يسלט الضوء على أحد الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع في مجالات الإدارة والتنمية الاقتصادية، حيث يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديًا ودوره في الحد من الفقر. كما يوفر إطارًا نظريًا يوضح العلاقة بين التمكين الاقتصادي والإدارة والتنمية المستدامة، ويجمع بين المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة في هذا المجال، بما يساعد الباحثين والطلاب على الاستفادة منه في إجراء بحوث مستقبلية تتناول قضايا تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية.

ويساعد البحث أيضًا في توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وإبراز دورها في رفع الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يجعله مرجعًا علميًا يمكن الاعتماد عليه في الدراسات ذات الصلة.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذا البحث في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تستفيد منها الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، عند إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يسهم في توضيح أهمية توفير فرص التعليم والتدريب والتمويل وريادة الأعمال للنساء، بما يزيد من قدرتهن على المشاركة الفاعلة في النشاط

ومن المتوقع أن تساعد نتائج البحث في دعم متخذي القرار عند وضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المشروعات النسائية، وتطوير برامج التمويل الأصغر، وتحسين بيئة العمل بما يضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

ثالثاً: الأهمية المجتمعية

تتبع الأهمية المجتمعية للبحث من أن تمكين المرأة اقتصادياً ينعكس بصورة مباشرة على الأسرة والمجتمع، إذ يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأسرة، ورفع مستوى التعليم والرعاية الصحية، وزيادة الاستقرار الاجتماعي، والحد من معدلات البطالة والفقر. كما يسهم في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة والمجتمع، الأمر الذي يدعم تحقيق التنمية الشاملة ويزيد من التماسك الاجتماعي.

كذلك يبرز البحث أهمية تغيير بعض المفاهيم المجتمعية التي قد تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ويؤكد أن الاستثمار في المرأة يعد استثماراً في الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني، لما يحققه من آثار إيجابية طويلة المدى على التنمية وجودة الحياة.

أسئلة البحث

السؤال الرئيس

- إلى أي مدى يسهم تمكين المرأة اقتصادياً، بوصفه مساراً إدارياً، في الحد من الفقر ؟

الأسئلة الفرعية

1. ما المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وما أهم أبعاده ؟
2. ما العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر ؟
3. ما دور السياسات والإجراءات الإدارية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ؟
4. ما أبرز المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديًا ؟
5. ما الآليات التي يمكن أن تسهم في زيادة فاعلية برامج تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة ؟
6. ما دور الإدارة في تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للمرأة ؟
7. ما أثر التعليم والتدريب في رفع كفاءة المرأة الاقتصادية ؟
8. إلى أي مدى يسهم توفير فرص العمل في تحسين المستوى المعيشي للمرأة وأسرتها ؟
9. ما أثر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في الحد من الفقر ؟
10. كيف يؤثر الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في تعزيز استقلال المرأة الاقتصادي ؟
11. ما دور السياسات الحكومية والتشريعات في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة ؟
12. ما أبرز المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تحد من تمكين المرأة اقتصاديًا ؟
13. ما أثر مشاركة المرأة في سوق العمل على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ؟
14. كيف يسهم تمكين المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

15. ما دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ؟

16. ما أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على تحسين دخل الأسرة وجودة الحياة ؟

17. كيف تسهم ريادة الأعمال النسائية في خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة ؟

18. ما الآليات الإدارية المقترحة لتعزيز فاعلية برامج تمكين المرأة اقتصاديًا والحد من الفقر ؟

أهداف البحث

الهدف الرئيس

دراسة دور تمكين المرأة اقتصاديًا بوصفه مسارًا إداريًا في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف الفرعية

1. التعرف على مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة وأبعاده المختلفة.

2. توضيح العلاقة بين تمكين المرأة اقتصاديًا والحد من الفقر .

3. تحليل دور الإدارة والسياسات الحكومية في دعم برامج التمكين الاقتصادي.

4. التعرف على أبرز المعوقات التي تحد من التمكين الاقتصادي للمرأة.

5. اقتراح توصيات تسهم في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تمكين المرأة اقتصادياً بوصفه مساراً إدارياً فاعلاً للحد من الفقر، من خلل تحليل دوره في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، ورفع مستوى دخل الأسر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع بيان دور السياسات والإجراءات الإدارية في دعم برامج التمكين وزيادة فاعليتها .

1. توضيح الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة، وبيان أبعاده الاقتصادية والإدارية

والاجتماعية، وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة.

2. تحليل العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر، وبيان كيفية مساهمة زيادة مشاركة

المرأة في الأنشطة الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر.

3. دراسة دور الإدارة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الداعمة لتمكين المرأة، وبيان أثر

التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق في نجاح هذه البرامج.

4. تحديد العوامل المؤثرة في نجاح التمكين الاقتصادي للمرأة، مثل التعليم، والتدريب، والتأهيل

المهني، والوصول إلى مصادر التمويل، ودعم ريادة الأعمال، وتكافؤ الفرص في سوق العمل.

5. تحليل أثر مشاركة المرأة في سوق العمل على زيادة الإنتاجية، ورفع كفاءة استغلال الموارد

البشرية، وتعزيز النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والوطني.

6. التعرف على أبرز المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والقانونية التي تحد من تمكين

المرأة اقتصاديًا، وتحليل آثارها في تحقيق التنمية والحد من الفقر .

7. تقييم فاعلية السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة اقتصاديًا،

وبيان مدى إسهامها في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، مع التركيز على المبادرات

المرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030.

8. إبراز دور القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في توفير بيئة داعمة للتمكين

الاقتصادي، من خلال تطوير التشريعات، وتوسيع فرص الاستثمار، وتعزيز الشراكات

التنموية.

9. تحليل أثر التمكين الاقتصادي للمرأة في تحسين مستوى دخل الأسرة، وزيادة الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الاستثمار في التعليم والصحة، بما يسهم في تحسين جودة

الحياة.

10. اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات الإدارية التي يمكن أن تسهم في تعزيز برامج

تمكين المرأة اقتصاديًا، ورفع كفاءتها، وزيادة قدرتها على الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

توجد عَلاقة ذات دلالة إحصائية بين تمكين المرأة اقتصادياً والحد من الفقر.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة إيجابية بين زيادة فرص عمل المرأة وانخفاض معدلات الفقر.
2. يسهم التدريب والتأهيل المهني في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.
3. يؤدي دعم ريادة الأعمال النسائية إلى تحسين مستوى دخل الأسرة.
4. تسهم السياسات الإدارية الفعالة في رفع مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
5. يؤدي تحسين فرص الوصول إلى التمويل إلى زيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.

نموذج البحث

المتغير المستقل

التمكين الاقتصادي للمرأة

ويتضمن الأبعاد الآتية:

- التعليم والتدريب
- فرص العمل
- التمويل
- ريادة الأعمال
- المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي

المتغير الوسيط

السياسات والإجراءات الإدارية

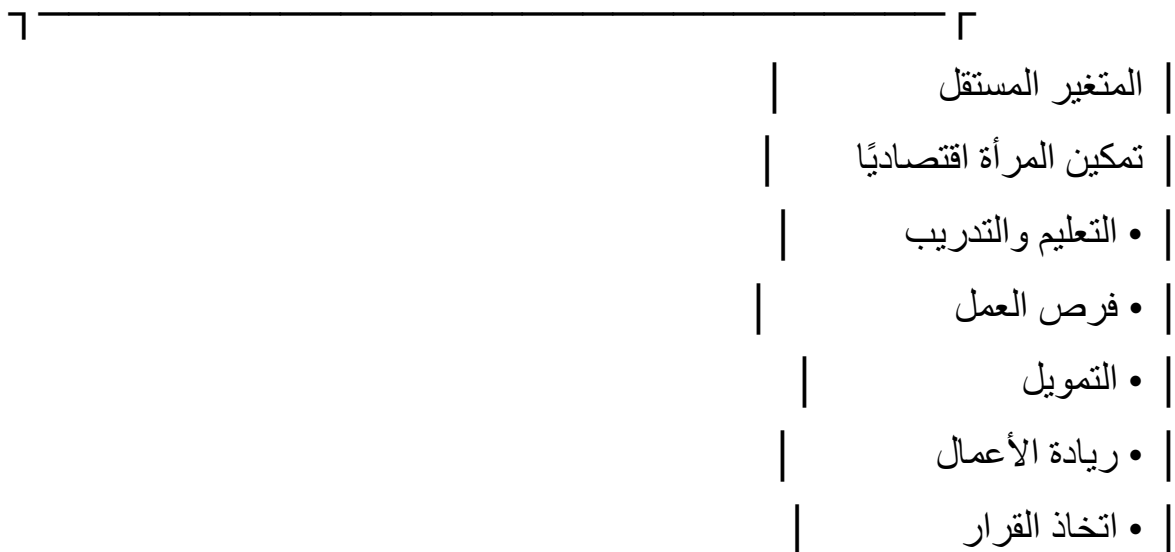
- التخطيط
- التنظيم
- التشريعات
- الدعم المؤسسي

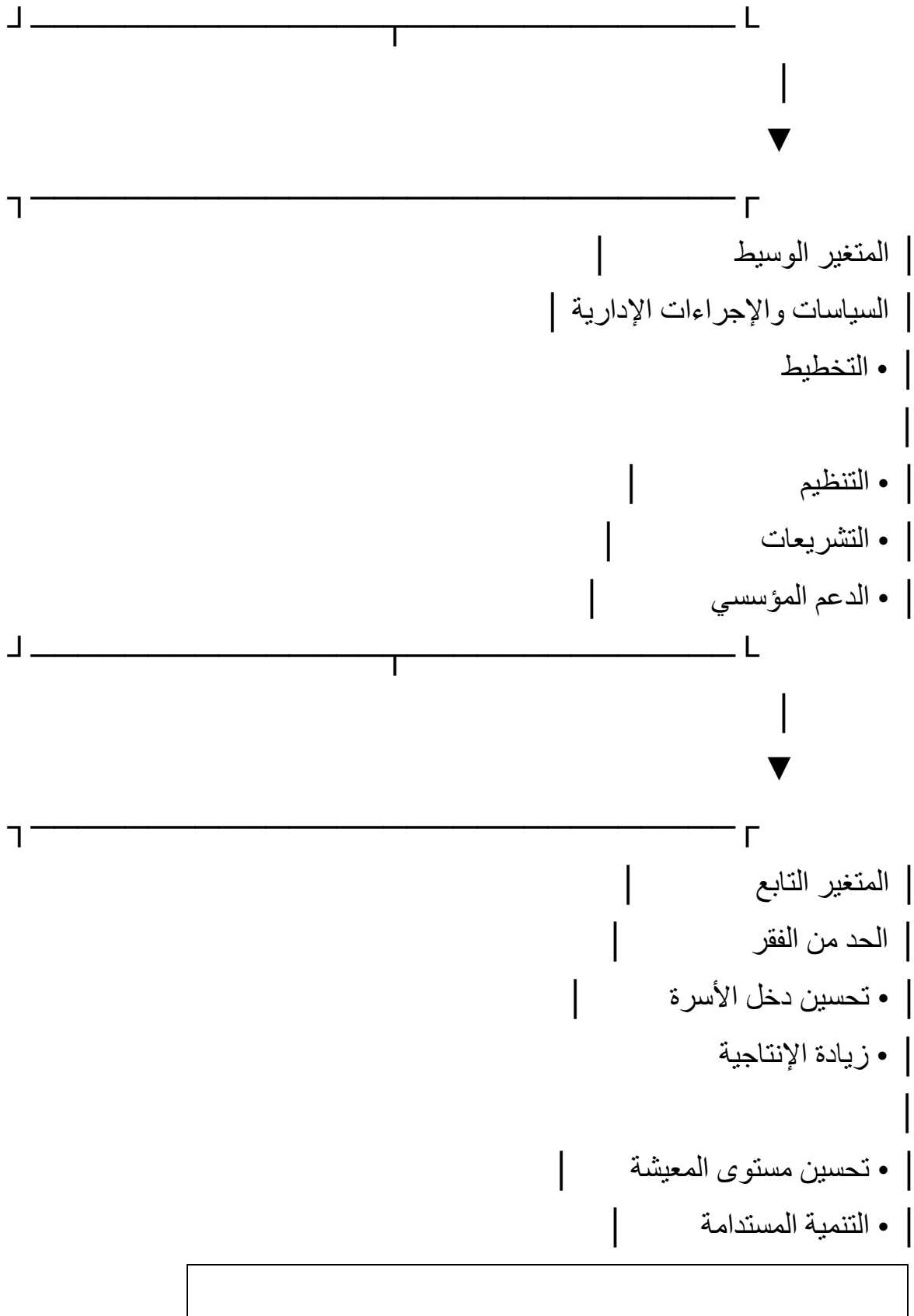
المتغير التابع

الحد من الفقر

- تحسين دخل الأسرة
- زيادة الإنتاجية
- تحسين مستوى المعيشة
- تحقيق التنمية المستدامة

رسم نموذج البحث





مكان التطبيق المقترح

يقترح تطبيق الدراسة في:

المملكة العربية السعودية

وبشكل خاص على:

- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- رائدات الأعمال.
- الجمعيات الأهلية الداعمة لتمكين المرأة.
- برامج رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتمكين المرأة.

او خارج المملكة السعودية مثال:

الخيار الأول

مكان التطبيق المقترح: محافظة عدن – الجمهورية اليمنية

يُقترح تطبيق الدراسة في محافظة عدن، لكونها من المحافظات التي تشهد تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال دعم المشاريع الصغيرة، والتدريب المهني، وبرامج التمويل الأصغر. كما تُعد عدن بيئة مناسبة لدراسة العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، مما يساهم في الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج التنموية.

الخيار الثاني

مكان التطبيق المقترح: محافظة تعز – الجمهورية اليمنية

يقترح تطبيق الدراسة في محافظة تعز، لما تشهده من نشاط واسع في برامج التمكين الاقتصادي التي تنفذها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة أثر التمكين الاقتصادي في الحد من الفقر.

الخيار الثالث

مكان التطبيق المقترح: المؤسسات والجمعيات النسائية في الجمهورية اليمنية

يقترح إجراء الدراسة على عدد من الجمعيات والمؤسسات التي تنفذ برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال دراسة المستفيدات من برامج التدريب، والتمويل الأصغر، ودعم المشاريع الصغيرة، بهدف التعرف إلى مدى إسهام هذه البرامج في تحسين مستوى الدخل والحد من الفقر.

(الخيار الرابع) إذا كانت الدراسة ميدانية داخل جامعة

مكان التطبيق المقترح: جامعة ميدأوشن

يقترح تطبيق الدراسة على طالبات وخريجات كلية الإدارة بجامعة ميدأوشن، من خلال استقصاء آرائهن حول دور برامج التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال في تعزيز فرص العمل والحد من

الفقر، بما ينسجم مع طبيعة البحث وتخصص إدارة المشاريع.

أنصحك باختيار “محافظة عدن – الجمهورية اليمنية” إذا كان الدكتور لم يحدد مكاناً معيناً، لأنها

تمنح البحث طابعاً واقعياً، وتوفر مجالاً مناسباً لدراسة أثر التمكين الاقتصادي للمرأة في الحد من الفقر

منهجية البحث المتوقعة

يعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يهدف إلى

وصف ظاهرة التمكين الاقتصادي للمرأة وتحليل دورها في الحد من الفقر من خلال مراجعة

الأدبيات العلمية والدراسات السابقة والتقارير الرسمية.

مجتمع الدراسة

النساء العاملات ورائدات الأعمال والمسؤولون في الجهات الداعمة لتمكين المرأة بالمملكة العربية

السعودية.

عينة الدراسة

عينة عشوائية من النساء العاملات ورائدات الأعمال في عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة.

أدوات جمع البيانات

• الاستبانة.

• المقابلات عند الحاجة .

• الدراسات السابقة.

• التقارير الرسمية.

أساليب تحليل البيانات

- الإحصاء الوصفي.
- المتوسطات الحسابية.
- الانحراف المعياري.
- معامل الارتباط.
- تحليل الانحدار عند إجراء دراسة ميدانية.

المخطط المقترح للمشروع

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

- مقدمة.
- مشكلة البحث.
- أسئلة البحث.
- أهداف البحث.
- فرضيات البحث.
- أهمية البحث.
- حدود البحث.

- تعريف المصطلحات.

الفصل الثاني: الإطار النظري

- مفهوم تمكين المرأة اقتصاديًا .
- أبعاد التمكين الاقتصادي.
- مفهوم الفقر.
- العلاقة بين التمكين الاقتصادي والحد من الفقر.
- دور الإدارة في دعم التمكين الاقتصادي.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.
- التعليق على الدراسات السابقة.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.

- عينة الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- الصدق والثبات.
- أساليب التحليل الإحصائي.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- عرض النتائج.
- مناقشة النتائج.
- التوصيات.
- المقترحات.
- الخاتمة.

الدراسات السابقة

تمهيد

تُعد الدراسات السابقة من المكونات الأساسية في أي بحث علمي؛ إذ تسهم في بناء الإطار النظري للبحث، وتحديد الاتجاهات التي تناولت موضوع الدراسة، والتعرف على أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون، فضلاً عن الكشف عن الجوانب التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة. ويأتي

موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة في مقدمة الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد خلال العقود الأخيرة، نظرًا لارتباطه بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأسرة.

وقد تناولت الدراسات السابقة التمكين الاقتصادي للمرأة من زوايا متعددة؛ فمنها ما ركز على مشاركة المرأة في سوق العمل، ومنها ما اهتم بالتعليم والتدريب، والوصول إلى التمويل، وريادة الأعمال، ومنها ما تناول العلاقة بين التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الأسرة والحد من الفقر. كما ركزت بعض الدراسات على دور السياسات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية في توفير بيئة داعمة لمشاركة المرأة اقتصاديًا.

وفي ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، ثم يقدم تعليقًا تحليليًا عليها، ويوضح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وصولًا إلى تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة أبو النصر (2021)

تناولت دراسة أبو النصر موضوع تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة، وركزت على أهمية إتاحة الفرص الاقتصادية والتعليمية والمهنية للمرأة باعتبارها من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة. وأوضحت الدراسة أن تمكين المرأة لا يقتصر على توفير فرص العمل، وإنما يشمل أيضًا تنمية القدرات والمهارات وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشارت الدراسة إلى أن الاستثمار في قدرات المرأة يؤدي إلى تحسين مستوى مشاركتها الاقتصادية، كما ينعكس بصورة إيجابية على الأسرة والمجتمع. وخلصت إلى أن تمكين المرأة يمثل أحد المداخل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا عندما يرتبط بسياسات مؤسسية واضحة وبرامج تدريبية وتمويلية فعالة.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في توضيح العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع التركيز بصورة أكبر على التمكين الاقتصادي باعتباره مسارًا إداريًا يمكن توظيفه للحد من الفقر.

2. دراسة الحربي (2022)

ركزت دراسة الحربي على دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مع الاهتمام بزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتطوير قدراتها المهنية والإدارية. وأوضحت الدراسة أن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تسهم في الاستفادة بصورة أفضل من رأس المال البشري، وتساعد على رفع الإنتاجية وزيادة مساهمة المرأة في الناتج الاقتصادي. كما أشارت إلى أهمية السياسات الحكومية وبرامج التدريب والتأهيل في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل. وأبرزت الدراسة أهمية توفير بيئة عمل تساعد المرأة على الاستمرار والتقدم المهني، وعدم الاقتصار على زيادة معدلات دخول المرأة إلى سوق العمل فقط. كما أكدت أن نجاح سياسات التمكين يتطلب تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والتدريبية. وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في التأكيد على أهمية الإدارة والسياسات المؤسسية في تحقيق التمكين الاقتصادي، إلا أن الدراسة الحالية تتجه بصورة أكثر تحديدًا إلى دراسة التمكين الاقتصادي باعتباره مسارًا إداريًا للحد من الفقر.

3. دراسة الشمري (2021)

بحثت دراسة الشمري أثر التمكين الاقتصادي للمرأة في تحسين مستوى معيشة الأسرة، وركزت على العلاقة بين زيادة مشاركة المرأة اقتصاديًا وبين قدرتها على المساهمة في دخل الأسرة. وأظهرت الدراسة أن حصول المرأة على فرصة عمل مناسبة أو امتلاكها مشروعًا اقتصاديًا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الموارد المالية للأسرة، وزيادة قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين الإنفاق على التعليم والصحة. كما أوضحت أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة يعزز قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع أحد الأبعاد الأساسية للبحث الحالي، والمتمثل في أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن أن يكون وسيلة لتحسين دخل الأسرة والحد من الفقر. إلا أن البحث الحالي يضيف البعد الإداري من خلال دراسة دور التخطيط والتنظيم والتشريعات والدعم المؤسسي في تعزيز هذا الأثر.

4. دراسة القحطاني (2023)

تناولت دراسة القحطاني واقع تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وركزت على الإصلاحات والبرامج التي استهدفت زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وأشارت الدراسة إلى أن السياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة أسهمت في توسيع مجالات مشاركتها في سوق العمل، وتعزيز حضورها في عدد من القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى زيادة الاهتمام بريادة الأعمال النسائية والتدريب والتأهيل المهني.

وأكدت الدراسة أن نجاح برامج تمكين المرأة يعتمد على تكامل السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والجهات الداعمة لريادة الأعمال.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في بناء الجانب الإداري من نموذج البحث، خاصة فيما يتعلق بأهمية التشريعات والدعم المؤسسي والتخطيط في تحقيق التمكين الاقتصادي.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Kabeer 2019)

تناولت Kabeer مفهوم تمكين المرأة من منظور اقتصادي واجتماعي، وركزت على العلاقة بين الموارد والقدرة على اتخاذ القرار وتحقيق النتائج التي ترغب المرأة في الوصول إليها. وترى الدراسة أن التمكين لا يتحقق بمجرد إتاحة الموارد للمرأة، وإنما يتطلب أيضًا امتلاكها القدرة على الاستفادة من هذه الموارد وتحويلها إلى فرص ونتائج فعلية. ولذلك فإن الوصول إلى التعليم والعمل والتمويل يجب أن يترافق مع تعزيز القدرة على اتخاذ القرار والاستقلال الاقتصادي. وتتفق هذه الرؤية مع الدراسة الحالية في اعتبار التمكين الاقتصادي عملية متعددة الأبعاد، تشمل الموارد والفرص والقدرة على اتخاذ القرار، وليس مجرد زيادة الدخل.

2. دراسة (Sen 1999)

قدم Sen في كتابه *Development as Freedom* تصورًا واسعًا للتنمية باعتبارها عملية تهدف إلى توسيع القدرات والحريات التي يمتلكها الأفراد.

وبناءً على هذا المنظور، فإن تمكين المرأة اقتصاديًا لا ينبغي أن يُقاس بالدخل فقط، وإنما بقدرتها على الوصول إلى الموارد والفرص واتخاذ القرارات والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويُعد هذا المدخل مهمًا للدراسة الحالية؛ لأنه يساعد في تفسير العلاقة بين التمكين الاقتصادي والحد من الفقر، حيث إن الحد من الفقر لا يعني فقط زيادة الموارد المالية، وإنما توسيع قدرات الأفراد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة.

3. دراسة (World Bank (2024

ركز تقرير البنك الدولي *Women, Business and the Law 2024* على البيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال دراسة مجموعة من القوانين والأنظمة المرتبطة بالعمل وريادة الأعمال والحصول على الموارد الاقتصادية.

وتوضح نتائج التقرير أن البيئة القانونية والمؤسسية تمثل عاملاً مهماً في قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية، وأن وجود قوانين وسياسات تدعم المساواة في الفرص الاقتصادية يمكن أن يسهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وريادة الأعمال.

وتدعم هذه النتائج النموذج المقترح للدراسة الحالية، والذي يضع السياسات والإجراءات الإدارية كمتغير وسيط بين التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر.

4. دراسة (UN Women (2023

تناول تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، وركز على استمرار وجود فجوات بين الرجال والنساء في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار التقرير إلى أن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة يمثل عنصرًا مهمًا في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وتشير نتائج التقرير إلى أن السياسات التي تعزز وصول المرأة إلى العمل والتعليم والموارد الاقتصادية يمكن أن تسهم في تقليل أوجه عدم المساواة وتحسين فرص التنمية.

5. دراسة (International Labour Organization (2022

ركز تقرير منظمة العمل الدولية على اتجاهات سوق العمل العالمي، وأوضح أهمية زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين جودة فرص العمل المتاحة لها.

كما أشار التقرير إلى أن وجود فجوات في المشاركة الاقتصادية وفرص العمل بين الرجال والنساء يمثل تحدياً أمام تحقيق النمو الشامل، وأن زيادة فرص العمل اللائق للنساء يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

وتتفق هذه النتائج مع الدراسة الحالية في اعتبار فرص العمل أحد الأبعاد الأساسية للتمكين الاقتصادي، وأحد المسارات التي يمكن أن تسهم في تحسين دخل الأسرة والحد من الفقر.

6. دراسة (World Economic Forum (2024)

تناول تقرير *Global Gender Gap Report 2024* الفجوات بين الجنسين في عدد من المجالات، ومنها المشاركة الاقتصادية والفرص، والتحصيل التعليمي، والصحة، والتمكين السياسي.

ويؤكد التقرير أن تحقيق المساواة في الفرص الاقتصادية يتطلب معالجة مجموعة من العوامل المرتبطة بالتعليم والعمل والقيادة والوصول إلى الفرص الاقتصادية.

وتتفق هذه الرؤية مع الدراسة الحالية في أهمية توفير بيئة إدارية ومؤسسية تساعد المرأة على تطوير قدراتها والوصول إلى الفرص الاقتصادية، بما يمكن أن ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة وجود اتفاق عام على أهمية التمكين الاقتصادي

للمرأة في تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة. كما تتفق معظم الدراسات على أن تمكين المرأة

عملية متعددة الأبعاد لا تقتصر على توفير فرص العمل، وإنما تشمل التعليم والتدريب والتمويل وريادة

الأعمال والمشاركة في اتخاذ القرار.

كما كشفت الدراسات السابقة عن أهمية البيئة المؤسسية والتشريعية في تعزيز المشاركة الاقتصادية

للمرأة. فوجود السياسات المناسبة والتشريعات الداعمة وبرامج التدريب والتمويل يمكن أن يزيد من

قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتبار التعليم والتدريب وفرص العمل والتمويل وريادة

الأعمال من أهم أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة. كما تتفق معها في أن التمكين الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحسين دخل الأسرة، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الحياة.

إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه مساراً إدارياً للحد من الفقر، حيث لا تدرس العلاقة الاقتصادية بصورة منفصلة، وإنما تحاول دمج الجانب الاقتصادي مع الجانب الإداري من خلال دراسة دور السياسات والإجراءات الإدارية في تعزيز أثر التمكين الاقتصادي.

رابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، من أهمها:

1. تحديد المفهوم الأساسي للتمكين الاقتصادي للمرأة وأبعاده.
2. تحديد أهم العوامل المرتبطة بمشاركة المرأة الاقتصادية.
3. بناء العلاقة النظرية بين التمكين الاقتصادي والحد من الفقر.
4. تحديد دور التعليم والتدريب وفرص العمل والتمويل وريادة الأعمال.
5. إبراز أهمية السياسات الحكومية والتشريعات والدعم المؤسسي.
6. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في بناء نموذج البحث.
7. صياغة أسئلة البحث وفرضياته بصورة أكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة.
8. تحديد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة البحث.
9. تحديد مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس أبعاد التمكين الاقتصادي والحد من الفقر.

خامساً: الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت تمكين المرأة اقتصادياً وعلاقته بالتنمية والحد من الفقر، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التي تتناول الموضوع من منظور إداري متكامل.

وتتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في التركيز على العلاقة بين التمكين

الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر من خلال الدور الوسيط للسياسات والإجراءات الإدارية.

ففي حين ركزت بعض الدراسات على مشاركة المرأة في سوق العمل، وركزت دراسات أخرى على ريادة الأعمال أو التعليم أو التمويل، تحاول الدراسة الحالية الجمع بين هذه الأبعاد ضمن نموذج واحد، مع إبراز دور التخطيط والتنظيم والتشريعات والدعم المؤسسي في تعزيز نتائج التمكين الاقتصادي.

كما تسعى الدراسة إلى تقديم تصور إداري يمكن أن يساعد الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الربحية على تصميم برامج أكثر فاعلية لتمكين المرأة اقتصاديًا، بحيث لا تقتصر هذه البرامج على تقديم الدعم المؤقت، وإنما تسهم في بناء قدرات اقتصادية مستدامة تساعد المرأة وأسرتها على تحسين المستوى المعيشي وتقليل الاعتماد على المساعدات.

سادسًا: التعليق العام على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن تمكين المرأة اقتصاديًا يمثل أحد المداخل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، وأن نجاح برامج التمكين يعتمد على توافر مجموعة متكاملة من العوامل، تشمل التعليم والتدريب، وفرص العمل، والوصول إلى التمويل، ودعم ريادة الأعمال، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية مناسبة.

كما يتضح أن العلاقة بين تمكين المرأة والحد من الفقر ليست علاقة مباشرة في جميع الحالات، وإنما تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ولذلك فإن السياسات والإجراءات الإدارية تمثل عنصرًا مهمًا في تحويل برامج التمكين من مبادرات منفصلة إلى سياسات تنموية مستدامة.

وبناءً على ذلك، فإن الدراسة الحالية تنطلق من افتراض أن تمكين المرأة اقتصاديًا يمكن أن يسهم في الحد من الفقر، إلا أن قوة هذا الأثر تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة السياسات والإجراءات الإدارية الداعمة له. ومن هنا يأتي النموذج المقترح الذي يربط بين التمكين الاقتصادي للمرأة، والسياسات والإجراءات الإدارية، والحد من الفقر.

-

أبو النصر، مدحت محمد). 2021. تمكين المرأة والتنمية المستدامة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الجهاز المركزي للإحصاء). 2023. التقرير السنوي للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية. بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.

الحربي، أحمد بن محمد). 2022. دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة، 3(42)، 145-170.

الشمري، نورة). 2021. التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره في تحسين مستوى معيشة الأسرة. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 2(33)، 81-104.

السيد، محمد عبد الفتاح). 2020. إدارة التنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي.

العزاوي، علي حسين). 2021. التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

القحطاني، فاطمة). 2023. واقع تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. المجلة السعودية للإدارة العامة، 1(18)، 77-101.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية). 2023. تقرير إنجازات تمكين المرأة. الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

International Labour Organization. (2022). World Employment and Social Outlook: Trends 2022. Geneva: International Labour Organization

United Nations Development Programme. (2023). Human Development Report 2023/2024. New York: United Nations Development Programme

UN Women. (2023). Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2023. New York: UN Women

World Bank. (2024). Women, Business and the Law 2024. Washington, DC: World Bank

Kabeer, N. (2019). Gender, Labour Markets and Women's Empowerment. London: Routledge

Sen, A. (1999). Development as Freedom. New York: Oxford University Press

United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations

World Economic Forum. (2024). Global Gender Gap Report 2024. Geneva: World Economic Forum